الأمم المتحدة

E/2025/16

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2025
Arabic
Original: English

**دورة عام 2025**

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 16 من جدول الأعمال

**التعاون الإقليمي**

## موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2024–2025

### مذكرة من الأمين العام

يتشرّف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزا لأعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2024–2025.

020625 210525 25-07368 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2024–2025


## موجز

في خضم التحديات المستمرة الناجمة عن تغير المناخ والتوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين الاقتصادي وتسارع وتيرة الابتكارات التكنولوجية، ظلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ثابتة في دعم الدول الأعضاء في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. ويقدّم هذا التقرير موجزا للأنشطة المضطلع بها في إطار جميع البرامج الفرعية للجنة في السنة قيد الاستعراض، ويعرض لمحة عامة عن مساهمة عمل اللجنة المعياري والسياساتي وأنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها في إحداث أثر فيما يتعلّق بالتحديات المشتركة والعامة في المنطقة. فمن خلال عمل اللجنة المعياري والتقني، تعزّز التعاون في مجال المياه والاقتصاد الدائري والمساواة بين الجنسين والتنقل الآمن، في حين ظلت الشراكات الإقليمية والشاملة لعدة قطاعات ذات أهمية حاسمة لتحقيق النتائج على الأرض. واستجابةً للتحديات في مجال التمويل المستدام، قامت اللجنة بتيسير الشراكات وتولّت ريادة مشاريع استثمارية في قطاعات رئيسية مثل الطاقة والنقل والقدرة على تحمل تغير المناخ. ومن خلال الجهود المستمرة التي بذلتها اللجنة لتعزيز اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات والاتساق التنظيمي، زودت اللجنة الدول الأعضاء فيها بأدوات ومنهجيات عملية لدعم وضع السياسات. وتعكس هذه الجهود مجتمعة التزام اللجنة بتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حشد المعارف والشراكات والابتكار لخدمة مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود للجميع. ويسلط التقرير الضوء بوجه خاص على العمل المحلي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع إبراز أهمية جميع أبعاد الاستدامة بالنسبة للمجتمعات المحلية، بما في ذلك في المدن. وما فتئت الشراكات التعاونية ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة تؤدي دورا مهما في الوفاء على نحو فعال بولايات اللجنة والنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

# أولا - مقدمة

1 - أفضت التوترات الجيوسياسية والأزمات المتعددة وسلسلة من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى عدم إحراز تقدم كاف نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عُقد في عام 2024، أكّدت الدول الأعضاء من جديد التزامها السياسي بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أعطى ميثاق المستقبل الناتج عن ذلك زخما متجددا للتعجيل بتحقيق الأهداف والبحث عن استجابات أكثر فعالية وابتكارا في مجال السياسات للتحديات المستمرة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي.

2 - وتستدعي مواجهة الضغوط البيئية وتعزيز الدينامية الاقتصادية وتحسين الإدماج الاجتماعي في الوقت عينه إجراء تغييرات تحويلية في القطاعات الرئيسية، بما فيها قطاعي النقل والطاقة. والأطر المتعددة الأطراف بالغة الأهمية في الحفاظ على البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بفعالية. وعلاوة على ذلك، فإن اتخاذ إجراءات على جميع مستويات الحوكمة، بما يشمل المستويين المحلي ودون الوطني، أمر شديد الأهمية لمعالجة شواغل الاستدامة لجميع الفئات السكانية.

3 - وتواصل اللجنة دعم الدول الأعضاء فيها من أجل تسريع بلوغ الأهداف في مجالات العمل الموكلة إليها، في ظل ظروف لا تزال صعبة. وهي تواصل تحديث ووضع الأطر المعيارية وتوجيهات السياسة العامة وتعزيز التعاون الإقليمي وعبر الحدود بغية مواجهة المسائل الهامة على نحو أفضل والاستجابة للسياقات المتغيرة، بما في ذلك في ضوء التغير التكنولوجي السريع. وفي منطقة تتسم بالتنوّع، فإن تيسير التعاون التقني شديد الأهمية لضمان إحراز تقدم عام لا يترك أحدا خلف الركب، الأمر الذي يدعم التنفيذ العملي للنواتج المعيارية والسياساتية في جميع البلدان.

# ثانيا - النهوض بتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة

4 - وفي حين ما فتئ الالتزام بالمضي قدما في تنفيذ خطة عام 2030 قويا في أعقاب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، فلا يزال التقدم المحرز في تحقيق الأهداف دون المستوى المطلوب. وفي السنوات الأخيرة، اهتزت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بسبب الحرب ضد أوكرانيا وأزمة الطاقة وارتفاع معدلات التضخم. ويظهر التقرير المرحلي لعام 2025 عن الأهداف الذي أعدته اللجنة أن المنطقة تنحرف بعيدا عن المسار الصحيح[1]. ومع إدراج البيانات المتاحة حديثا، يكشف آخر تقييم حدوث مزيد من التدهور في الأداء، إلى جانب عدد قليل من التطورات الإيجابية.

5 - وخلال المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة، الذي عُقد في جنيف يومي 2 و 3 نيسان/أبريل 2025، أُشير إلى عدم كفاية التقدم المحرز في تحقيق الأهداف في سياق التحديات المتعددة وتباطؤ النمو الاقتصادي. وصدرت دعوة عاجلة لتجديد الالتزام والعمل على خطة عام 2030، مستمدة الزخم من ميثاق المستقبل، مع الاعتراف بأن منظومة الأمم المتحدة نفسها تواجه أيضا تحديات ودعوات للإصلاح. وقد أثير موضوع وسائل التنفيذ، ولا سيما التمويل، في سياق المناقشات بشأن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المقبلين.

(1) *Sustainable Development in the UNECE Region in 2025: More Data, Persistent Challenges* (United Nations publication, 2025).

6 - واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، لن تحقق منطقة اللجنة سوى 21 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أو 17 في المائة فقط من الغايات القابلة للقياس، وهو ما يمثل انخفاضا من 26 غاية متوقعة في عام 2022. ويتعين تسريع وتيرة التقدم بالنسبة إلى 84 غاية. ويلزم عكس الاتجاهات الحالية بالنسبة إلى 20 غاية، بارتفاع من 15 غاية في عام 2022. ويتحسن توافر البيانات، حيث ارتفع عدد الغايات التي يمكن تقييمها من 105 إلى 125 غاية على مدى السنوات الثلاث الماضية.

7 - وفي إطار الهدف 3 (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، من المقرر أن تحقق منطقة اللجنة الغايات المتعلقة بالحد من وفيات الأطفال والأمهات، وكذلك تلك المتعلقة بالوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية. وينبغي تسريع وتيرة التقدم في جميع الأهداف الأخرى المتعلقة بالصحة والرفاهية. ولا يزال التحسن بطيئا في مكافحة التمييز وضمان تمثيل المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية. والغاية الوحيدة المتعلقة بنوع الجنس التي تسير على المسار الصحيح هي التكنولوجيا من أجل تمكين المرأة (في إطار الهدف 5). ورغم عودة المنطقة إلى المسار الصحيح فيما يتعلّق بالنمو الاقتصادي (الهدف 8) وتنفيذ استراتيجيات مخصصة لتوظيف الشباب، إلا أنه يجب تسريع التقدم نحو تحقيق الغايات الأخرى المتعلقة بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالأهداف من 12 إلى 15، المتصلة بالمناخ والبيئة، تسير المنطقة على الطريق الصحيح لتحقيق غايتين فقط؛ ويجب عكس الاتجاهات فيما يخص ست غايات في إطار تلك الأهداف.

8 - وتظل الاستدامة البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ من التحديات الحاسمة الأهمية في المنطقة. وتتولى اللجنة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، قيادة ائتلاف مواضيعي بشأن البيئة وتغير المناخ، وهو ائتلاف إقليمي مشترك بين الوكالات يجمع 17 كيانا من كيانات الأمم المتحدة لدعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في معالجة القضايا الناشئة التي تحتاج إلى استجابات متعددة الأوجه. ويقدم التحالف كلا من المشورة المستهدفة على المستوى الوطني والتوجيه الأوسع نطاقا على المستوى الإقليمي، عند الطلب. فعلى سبيل المثال، وضمن إطار "مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة"، وضع الائتلاف خرائط لنقاط التدخل المناسبة المحتملة للإجراءات المشتركة للأمم المتحدة على المستويين الوطني ودون الإقليمي في بيئات التعاون المعقدة بشأن قطاع الموارد المائية التي تحد من التنمية الاقتصادية والتكيف مع المناخ في منطقتي آسيا الوسطى وجنوب القوقاز دون الإقليميتين.

9 - وتستجيب اللجنة، من خلال استعراضات الأداء البيئي التي تضطلع بها، لطلبات البلدان للحصول على المساعدة في مواءمة التنمية الاقتصادية، بما فيها التحولات "الخضراء"، مع تغيّر الأهداف البيئية وأهداف الاستدامة. واستهلت أذربيجان وقيرغيزستان استعراضهما الثالث في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في باكو. وكذلك نشرت اللجنة الاستعراض الثاني للأداء البيئي لأرمينيا والأول لموريتانيا، حيث صُمّم كل استعراض لتقديم توصيات في مجال السياسات تتناول الأولويات التي حددها البلد. ويجري حاليا إعداد الاستعراضين الرابعين للجبل الأسود وطاجيكستان للنشر، حيث يتضمن الاستعراض الأول فصلا مبتكرا عن العلاقة بين الطاقة وتلوث الهواء وحماية الصحة في البلاد.

10 - واستجابة للمخاوف المتزايدة بشأن تلوث الهواء، قطعت الأطراف في اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود خطوات كبيرة في تنقيح بروتوكول اتفاقية عام 1979 للتلوث الجوي البعيد المدى عبر

الحدود المتعلق بالحد من التحمض واتخام المياه بالمغذيات والأوزون الأرضـــي بهدف جعل أهدافه أكثر طموحا. وعلى وجه الخصـــوص، أظهرت الأطراف دعما قويا لتضـــمين البروتوكول المنقّح التزامات متعلقة بالميثان – وهو مسـاهم رئيسـي في تكوّن الأوزون المنخفض الارتفاع. وتركز الجهود على تحديث الأهداف المتعلقة بالانبعاثات، والترويج للتحسـينات الفعالة من حيث التكلفة لنوعية الهواء، وتحسـين المرفقات التقنية، وتشجيع اعتمادها على نطاق أوسع من قبل غير الأطراف. وقد أسهم الدعم التقني المقدم بهدف تحسين قوائم جرد الانبعاثات (في أرمينيا وجورجيا والجبل الأســـود) وتخفيض التلوث (في جورجيا) في المبادرات الوطنية للهواء النظيف.

11 – وقد تفاقمت ندرة المياه والفيضـانات وازداد تواترها وشـدتها مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة. وبموجب اتفاقية حماية واســـتخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، أُحرز تقدم كبير في مواجهة تلك التحديات من خلال وضـــع إطار قانوني قوي، وبناء القدرات، وتقديم المســـاعدة التقنية والقيام بالرصـــد المنهجي. وفي ظل تصـــاعد التحديات المناخية، انضـــمت أطراف جديدة، مثل زامبيا وزيمبابوي وكوت ديفوار إلى الاتفاقية من أجل تعزيز إدارة شـــؤونها المائية. وفي ســـياق الاتفاقية، قدّمت اللجنة الدعم للبلـدان الواقعـة في حوض نهر بروت (أوكرانيـا وجمهوريـة مولـدوفـا ورومـانيـا)، وفي حوض نهر لوابولا (جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا) وفي حوض نهر الســـنغال – موريتانيا (الســـنغال وغامبيا وغينيا – بيســـاو وموريتانيا)، بهدف تعزيز التعاون من خلال اتفاقات وترتيبات أخرى لضـــمان أن تكون إدارة مواردها المشتركة غير متأثرة بالمناخ.

12 – وتكتسب هذه الجهود أهمية خاصـة بالنظر إلى نتائج عملية الإبلاغ الثالثة بشـأن المؤشـر 6-5-2 من مؤشـرات أهداف التنمية المسـتدامة بشـأن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، والتي نشـرتها اللجنة الاقتصـادية لأوروبا واليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ويكشف التقرير عن الفجوة الشاسعة والتقدم البطيء نحو تحقيق الهدف 6. فلا تتعدى نسـبة البلدان التي تشـترك في موارد مائية أو تلك التي وضـعت ترتيبات فعالة للإدارة المشتركة لمعظم مياهها المشتركة 28 في المائة؛ وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن ثلث تلك البلدان بالكاد ســـيكون لديها مثل هذه الترتيبات بحلول عام 2030. ووفقا للتقرير، فإن التعاون هو المفتاح للتخفيف من أثر الاختلالات المناخية. ويدعو التقرير إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الصـــدد، مع مراعاة أن 14 في المائة فقط من أحواض الأنهار والبحيرات العابرة للحدود لديها بالفعل اســـتراتيجيات للتكيف، وأن 50 في المائة فقط لديها نظم إنذار منسقة للفيضـانات، وأن 30 في المائة فقط لديها نظم إنذار منسقة للجفاف.

13 – ويعتبر الحصول على المياه وعلى خدمات الصرف الصحي من حقوق الإنسان المعترف بها، ومع ذلك لا تزال أوجه عدم المسـاواة في الحصـول على المياه والصـرف الصـحي قائمة في جميع أنحاء منطقة اللجنة بسبب عوامل مثل الدخل والموقع الجغرافي ونوع الجنس والإعاقة والوضع القانوني. وكان تحديد أوجه عدم المسـاواة هذه ومعالجتها محور تركيز قوي للعمل في إطار البروتوكول المتعلق بالمياه والصـحة الملحق باتفاقية حماية واسـتخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. ومع تنامي المخاطر الناجمة عن الظواهر المناخية المتطرفة والأوبئة العالمية الجديدة المحتملة التي تلوح في الأفق، تهدف "بطاقة الأداء المنصف في الحصول على المياه والصرف الصحي 2,0"، التي أُطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2024، إلى معالجة أوجه عدم المساواة المستمرة والناشئة فيما يتعلّق بالمياه والصرف الصحي. وتساعد هذه الأداة الحكومات على مراعاة الإنصاف في التخطيط والرصد وفي إعداد الميزانية.

14 - ويجلب الانتقال في مجال الطاقة مخاطر صناعية متزايدة، بدءا من الحوادث التي تقع أثناء التعدين ومعالجة المواد الخام الحرجة إلى المخاطر المرتبطة بنظم تخزين الهيدروجين والبطاريات. وكشفت دراسة استقصائية أُجريت بموجب الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية في آذار/مارس 2024 عن وجود ثغرات كبيرة. فعلى سبيل المثال، أعرب 68 في المائة من البلدان عن قلقها من اللحاق بالتكنولوجيات الناشئة من الناحية التنظيمية، وأفاد نحو 75 في المائة من البلدان بأنها ليست مستعدة إلا على نحو معتدل للتصدي للمخاطر الجديدة، مشيرة إلى نقص في الخبرات والمعارف، والافتقار إلى الوثائق الأساسية لتقييم المخاطر. واستجابة لذلك، قررت أمانة الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إنشاء مسار عمل مخصص لدعم البلدان في زيادة معارفها وتحسين التشريعات وتقييم المخاطر والتأهب للطوارئ.

15 - ولا يزال النقل الداخلي مساهما رئيسيا في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، حيث إن هذا القطاع مسؤول عن حوالي 23 في المائة من الانبعاثات السنوية، إذ يمثل النقل البري وحده 69 في المائة من تلك الانبعاثات. ومع توقع ارتفاع الطلب على النقل البري بشكل كبير بحلول عام 2050، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للانتقال إلى التنقل خفيض الكربون. وفي شباط/فبراير 2024، اعتمدت لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة استراتيجية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن النقل الداخلي، والتي تمهد الطريق نحو تحييد الكربون في هذا القطاع بحلول عام 2050. وتضمنت جهود التنفيذ في الفترة 2024-2025 إيلاء الأولوية للنقل العام وركوب الدراجات والمشي؛ وتعزيز المركبات عديمة الانبعاثات والشبكات الموفرة للطاقة؛ وإدماج مبادئ الاقتصاد الدائري والوقود المستدام.

16 - وفي إطار الأنشطة المتصلة بالنقل بالسكك الحديدية التي تقوم بها اللجنة، أُحرز تقدّم في أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين عمليات الشحن الدولي ودعم التحول في وسائط النقل. وفُتح باب التوقيع على اتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالسكك الحديدية عام 2023، وهي تضع إطارا قانونيا منسقا للشحن الدولي بالسكك الحديدية، يهدف إلى تبسيط أنظمة المسؤولية والتوثيق.

17 - ويهدف عمل اللجنة في مجال إحصاءات النقل إلى دعم عملية تقرير السياسات القائمة على الأدلة من خلال تحسين المنهجيات وأدوات البيانات. وقامت الفرقة العاملة المعنية بإحصائيات النقل بتطوير عملية جمع البيانات عن نقل الركاب والبضائع، بما في ذلك وضع مؤشرات جديدة لركوب السكك الحديدية في المناطق الحضرية، والتي وفرت رؤى أكثر تفصيلا عن استخدام السكك الحديدية في المناطق الحضرية، على سبيل المثال في تركيا. وقد أتاح إطلاق الموقع الشبكي المصغر عن الأهداف المتعلقة بالنقل ومبادرة مستودع بيانات النقل تعزيز الوصول إلى البيانات والأدوات اللازمة لرصد غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنقل.

18 - وساهمت الأنشطة المتصلة بالنقل المائي الداخلي التي اضطلعت بها اللجنة في الاستدامة الاقتصادية والبيئية. وأُدخلت تحديثات على الاتفاق الأوروبي المتعلق بالطرق المائية الداخلية الرئيسية ذات الأهمية الدولية وعلى الشروط المنسقة للسفن. وكذلك قامت اللجنة بتطوير العمل على الميكنة والرقمنة والملاحة الترفيهية، بما يتواءم مع الأهداف الأوسع نطاقا بشأن القدرة على تحمل تغير المناخ والإدماج الاقتصادي.

19 - وفي مجال النقل المختلط الوسائط والخدمات اللوجستية، دعمت اللجنة التحول في الوسائط والتحول الرقمي. واستهدفت التعديلات التي أُدخلت على الاتفاق الأوروبي بشأن الخطوط الدولية الهامة للنقل المختلط والمنشآت المتصلة بها تعزيز فعالية النقل المختلط الوسائط. وأُصدر في كانون الثاني/يناير 2025 كتيب الرقمنة والميكنة في نقل البضائع المختلط الوسائط (Handbook on Digitalization and Automation in Intermodal Freight Transport) الذي يقدّم إرشادات عملية مع التأكيد على نهج محوره الإنسان.

20 - وعلى الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد العالمي، لا تزال الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرقات مرتفعة، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وقامت اللجنة بتكثيف مبادرات السلامة على الطرق في منطقتها تحت قيادة المنتدى العالمي لسلامة المرور على الطرق والمنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات. وقد تقدمت أعمال المنتدى العالمي لسلامة المرور على الطرق في العمل على دمج التقنيات الجديدة في قواعد المرور، ومراجعة الاتفاقيات، وفحص التصاريح الرقمية وتثقيف السائقين. أما المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات فقد اعتمد أنظمة جديدة بشأن مقاعد السلامة للأطفال والتذكير بأحزمة الأمان ونظم سلامة المركبات، وأطلق العمل على تنظيم تصدير واستيراد السيارات المستعملة الأكثر أمانا ونظافة.

21 - وكذلك واصلت اللجنة دعمها لرقمنة وثائق النقل البري. وأحرز فريق الخبراء المعني بتفعيل أذون الشحن الإلكترونية تقدما نحو ضمان التكافؤ القانوني بين أذون الشحن الإلكترونية والورقية. وفي موازاة ذلك، عززت الجهود المبذولة في إطار برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة من خلال وضع دليل للشبكات الوطنية لطرق الدراجات وتعريفات منسقة للبنية التحتية لركوب الدراجات لدعم التنفيذ الآمن والمتسق في جميع أنحاء المنطقة.

22 - وفي سياق القدرة على تحمل تغير المناخ، قامت اللجنة بتقييم مدى تعرض نظم النقل للأحوال الجوية القاسية. ووضعت خرائط لتعرض نظم النقل للأحوال الجوية القاسية وأتاحتها من خلال المرصد الدولي للبنية التحتية للنقل، لدعم التخطيط للتكيف على مستوى الشبكة. وأُصدرت أطر تكميلية لفحص مدى الإجهاد في نظم النقل وتطوير مسارات التكيف لإدارة عدم اليقين على المدى الطويل.

23 - وظل تطوير الممرات محط تركيز، لا سيما في ممر بحر قزوين وممر ألماتي - طهران - اسطنبول. وأحرزت البلدان تقدما في جمع بيانات المتعلقة بالسكك الحديدية ورقمنة الوثائق والقدرة على تحمل تغير المناخ. وأفضت حلقات الحوار الوزارية المعقودة خلال الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى اعتماد بيان أُعطيت فيه الأولوية للاستثمار في البنية التحتية والتحول الرقمي واللوجستيات المستدامة، مع التركيز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المتعدد الأطراف.

24 - ودعمت الفرقة العاملة المعنية باتجاهات النقل واقتصاداته المبادرات الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك إنشاء فرقة العمل غير الرسمية المعنية بوسائل النقل الكهربائية للنظر في هذه المسائل خلال الفترة 2024-2026. وتعمل فرقة العمل غير الرسمية على تعزيز نشر السيارات الكهربائية وبنيتها التحتية، مع تشجيع المواءمة التنظيمية وإدماج الطاقة النظيفة. ومضت الفرقة العاملة في عملها على دمج الانبعاثات الناجمة عن النقل الداخلي في المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس، واستهلّت بذل الجهود من أجل وضع نموذج إبلاغ موحد.

25 - وتستمر جهود إزالة الكربون في جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في التقدم، مع زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة التي تُدمج في النظم الوطنية. ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز غير كاف لتحقيق غايات الطاقة في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مناطق مثل وسط آسيا. ويمكن لأطر التخطيط الاستراتيجي طويلة الأجل توجيه الجهود الوطنية في تحويل نظم الطاقة مع ضمان القدرة على تحمل التكاليف والاستدامة والأمن.

26 - ويعتمد الانتقال إلى نظم الطاقة المستدامة بشكل كبير على عوامل التمكين. وقد دعمت اللجنة تصميم آليات تمويل مبتكرة، مثل مرفق التمويل الأخضر في مقدونيا الشمالية، الذي أُنشأ بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والمنظمة الدولية للهجرة لتسهيل استثمارات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة من قبل الشركات الصغيرة والأسر المعيشية المحرومة. وروجت اللجنة لدور الرقمنة من خلال *خلاصة لدراسات الحالات الإفرادية بشأن الرقمنة في مجال الطاقة في منطقة اللجنة*، ودعت إلى التنقل المستدام باستخدام وسائل النقل الكهربائية من خلال العمل على البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية ودمج الاعتبارات المتصلة بوسائل النقل الكهربائية في نظم الطاقة. وتوضح هذه المبادرات كيف يمكن للتعاون بين القطاعات والتخطيط المتكامل أن يطلق العنان للتقدم ويقلّص فجوات التنفيذ.

27 - ومن الضروري اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحقيق الهدف 12 (كفالة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)؛ وتحقيقا لهذه الغاية، واصلت اللجنة تقديم الدعم فيما يتعلق بالاقتصادات الدائرية. ويتزايد الاعتراف بالدورانية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية إزالة الكربون والتنمية المستدامة وكفاءة الموارد والقدرة التنافسية. ويشمل النهج الدائري التشجيع على إعادة الاستخدام وإعادة التدوير وتصميم المنتجات المستدامة، إضافة إلى إشراك أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات الصناعية والحكومية والمجتمع المدني لتنفيذ المزيد من الممارسات الدائرية على نطاق واسع.

28 - ولا غنى عن المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة. وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد ونظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد - أداتان معتمدتان على نطاق واسع وضعتهما اللجنة لدعم الإدارة العادلة للموارد. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد اعترف بموجب قانون المواد الخام الحرجة بتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد معيارا لقوائم الجرد الوطنية وإقرارات الشركات، مما يمثل توسعا كبيرا في تطبيقه على المستوى الدولي.

29 - وفي المنتدى الدولي الثالث عشر المعني بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، الذي عُقد في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر 2024 وشاركت في تنظيمه اللجان الإقليمية، عرضت اللجنة الاقتصادية لأوروبا نهجها المتطور نحو انتقال عادل. وأيدت لجنة الطاقة المستدامة وضع إطار عمل للانتقال العادل لنظم الطاقة القادرة على الصمود، يضم أصوات الشباب والنقابات والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا. وسيسترشد تنفيذ وتقييم استراتيجيات الانتقال العادل في جميع أنحاء المنطقة بالوثيقة المعنونة "النهوض بالعدالة بين الأجيال في إدارة المواد الخام الحرجة: تقييم الأثر المحتمل للتدابير المتعلقة بجانب الطلب" (ECE/ENERGY/2024/8) التي صدرت للتو وبالمبادئ التوجيهية بشأن الانتقال العادل التي ستصدر قريبا. وقد اعتمدت كازاخستان نهج الانتقال العادل في إطار الشراكة من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار المشاركة والتعلم عبر الحدود إلى زيادة تعزيز أثر هذه الشراكة.

30 - وكانت الحاجة إلى مواصلة إيلاء الأولوية للمساواة بين الجنسين باعتبارها محركا حاسما للتنمية المستدامة في صميم الاجتماع الاستعراضي الإقليمي لاستعراض لإعلان بيجين +30، الذي عُقد في جنيف يومي 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وشاركت في استضافته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وهدف هذا الاجتماع إلى تنشيط الالتزام السياسي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقييم التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في منطقة اللجنة. وسُلّط الضوء على العقبات وعلى الفرص السانحة لاتخاذ إجراءات ملموسة على صعيد السياسات في مجالات مثل تعزيز التمكين الاقتصادي والتمثيل السياسي للمرأة، وتمويل المساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف ضد المرأة، وحماية المرأة من آثار الحروب والنزاعات المسلحة.

# ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

## ألف - البيانات والإحصاءات

31 - يفتح التطور السريع للتكنولوجيا إلى جانب استخدام تحليل البيانات وعلوم البيانات، أبوابا جديدة للوكالات الإحصائية. ويمكن أن تؤدي الاستفادة من البيانات الإدارية والخاصة إلى تعزيز سرعة الإنتاج الإحصائي وكفاءته وجودته. وفي مشهد البيانات المتغير، يمكن أن تؤدي الوكالات الإحصائية الوطنية دورا أعم، بالاعتماد على خبراتها في ضمان جودة البيانات وحماية الخصوصية وإدارة البيانات. ويستعد الذكاء الاصطناعي التوليدي لتعزيز الإنتاجية وتحسين الخدمة التي يمكن أن تقدمها مكاتب الإحصاء الوطنية لمستخدمي البيانات.

32 - ويصبح التعاون الدولي بشأن وضع مناهج وأدوات مشتركة وتبادل الخبرات أكثر أهمية في هذا السياق، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الموارد المحدودة. وما فتئت اللجنة تطوّر عملها الإحصائي في هذه البيئة المتغيّرة، بسبل منها التعاون مع مزودي البيانات الخاصة واستخدام الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وغير ذلك من التكنولوجيات المتقدمة.

33 - وقد أظهرت الدورة العامة الثانية والسبعين لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين التجربة الغنية في مكاتب الإحصاء الوطنية ووكالات رسم الخرائط في استخدام الذكاء الاصطناعي والنماذج اللغوية الكبيرة، وسلطت الضوء على القضايا والتحديات الاستراتيجية في دمج هذه التكنولوجيات الجديدة. وقد استهلّت مشاريع تتناول حوكمة الذكاء الاصطناعي، والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في مكاتب الإحصاء، وتحسين جودة تنبؤات التعلم الآلي.

34 - وبالتعاون مع الشركاء الدوليين الرئيسيين العاملين في المجالات ذات الصلة، وضعت اللجنة مبادئ توجيهية منهجية وتوصيات بشأن ما يلي: قياس الرفاه والتماسك الاجتماعي والفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها؛ واستخدام التصنيفات الجديدة لمؤشر أسعار الاستهلاك؛ واستخدام البيانات الخاصة للإحصاءات الرسمية؛ والأخلاقيات في المنظمات الإحصائية الحديثة. وأبرز ما يميز العمل المنهجي هو استكمال مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين للتوصيات الخاصة بجولة 2030 لتعدادات السكان والمساكن، التي شارك فيها أكثر من 200 خبير على مدار عدة سنوات. وتهدف التوصيات إلى تحديد الموضوعات الأساسية وتوفير مفاهيم وتعاريف وتصنيفات منسقة، إضافة إلى إرشادات بشأن التنوع المتزايد لمصادر البيانات والأساليب والتقنيات المستخدمة في التعداد الحديث.

35 - ويشمل العمل الإحصائي للجنة جميع أهداف التنمية المستدامة، ويساعد هذا العمل مكاتب الإحصاء الوطنية في قياس التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030. واستمر العمل على تعزيز المنصة الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا للبيانات ومركز المعرفة المعني بالإحصاءات المتصلة بالأهداف. وأُتيحت إرشادات وأدوات جديدة لتقييم مدى توافر البيانات على المستوى الوطني من أجل قياس التقدم المحرز مقابل مؤشرات الأهداف.

## باء - التمويل

36 - واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دعم البلدان في حشد التمويل المستدام من خلال أدوات مبتكرة وشراكات مستهدفة. ومن بين تلك الأدوات الرئيسية نظام الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتقييم الهياكل الأساسية وتصنيفها، وهو منهجية تقييم عملية وسهلة الاستخدام تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وتساعد هذه المنهجية، إلى جانب المبادئ التوجيهية المصاحبة لها، البلدان على تخطيط وتوسيع نطاق البنية التحتية القادرة على التكيف مع المناخ. وحتى أيار/مايو 2025، جرى تطبيقها على أكثر من 280 مشروعا في 24 قطاعا في 60 بلدا، وهو ما يمثل إجمالي نفقات تجهيز قدرها 118 بليون دولار. وقد جرى تدريب صانعي السياسات والمنظمين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص على استخدام المبادئ التوجيهية التي تشدد على جذب تمويل للبنى التحتية المستدامة من أجل النهوض بالابتكار والعمل المناخي وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بما يتماشى مع ميثاق المستقبل.

37 - ورغم هذه الجهود، فقد سلّطت عمليات التقييم الأخيرة للتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الضوء على أن ما أُحرز من تقدم لا يزال غير كاف لتحقيق أهداف اتفاق باريس بحلول عام 2030. ولا تزال هناك فجوات في التمويل، من حيث الحجم ومن حيث فعالية التكلفة، لا سيما في البلدان الـ 17 المستفيدة من البرنامج في المنطقة. وتشمل العوائق عدم التوافق بين رعاة المشاريع والمستثمرين، والمخاطر العالية المتصورة، وتحديات هيكلة التمويل في أسواق مجزأة.

38 - ومن أجل التصدي لهذه القضايا، دخلت اللجنة في شراكة مع مؤازري العمل المناخي رفيعي المستوى وعززت مشاركتها مع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، جرى تحليل أكثر من 400 مقترح مشروع، وتلقى أكثر من 40 مشروعا دعما بلغ مجموعه بقيمة 15 بليون دولار. ووصل زهاء 19 مشروعا تقريبا إلى الإغلاق المالي الكامل أو الجزئي، بقيمة إجمالية بلغت 1,9 بليون دولار. وفي عام 2024، أسفرت دعوة عامة للمشاريع عن 245 مشروعا مناخيا مرشحا؛ اختير منها ثلاثة للحصول على تمويل إضافي بقيمة 2,6 بليون دولار. ويؤكد هذا العمل أهمية النهج التي تنطلق من القاعدة لتمويل التنمية المستدامة.

39 - ومع اشتداد التحديات العالمية المتعلقة بالمياه بسبب تغير المناخ، هناك حاجة متزايدة لحشد التمويل لأغراض التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وتطوير الأحواض. وواصلت اللجنة الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين وخبراء المياه والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وإذكاء الوعي بشأن هذا التحدي، لإيجاد سبل لمعالجة الفجوة التمويلية.

## جيم - التجارة

40 - بهدف معالجة المخاوف المتزايدة بشأن الآثار الضارة للتجارة العالمية على تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، كثفت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دعمها للتجارة المستدامة. وواصل فريق المتخصصين المعني بالتتبع البيئي والاجتماعي والتتبع في مجال الحوكمة لسلاسل القيمة المستدامة في الاقتصاد الدائري التابع للجنة وضع المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات وتوصيات السياسات ومعايير تبادل المعلومات. وهدفت هذه الأدوات إلى تمكين المنظمين والشركات من تتبع الأداء في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة عبر سلاسل التوريد الدولية، بالاعتماد على عمل مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية.

41 - وحصدت مبادرة تعهد الاستدامة، التي أطلقها فريق المتخصصين في عام 2019 بهدف تعزيز الاستدامة القابلة للقياس والتحقق منها في قطاع الملابس والأحذية، أكثر من 100 التزام من حوالي 800 جهة فاعلة في هذا القطاع في 30 دولة بحلول عام 2025، مما يعزز الشفافية والمساءلة في مزاعم الاستدامة وإفصاحات الشركات. وبناء على هذا النجاح، تعمل اللجنة على توسيع نطاق عملها ليشمل قطاعات أخرى عالية الأثر. ويشمل هذا العمل وضع توصية اللجنة رقم 49، التي تستهدف تعزيز الشفافية في سلاسل القيمة المستدامة وتوسيع نطاق بروتوكول الأمم المتحدة للشفافية ليشمل الأغذية الزراعية والصناعات الاستخراجية والمواد الخام الحرجة، والمساهمة بالتالي في تنفيذ التعاهد الرقمي العالمي.

42 - ووسّعت اللجنة نطاق عملها في مجال الربط الرقمي، مع التركيز على تحسين كفاءة واستدامة ممرات النقل، التي تعتبر أساسية لضمان حرية العبور وتسريع حركة البضائع عبر الحدود. وإضافة إلى ذلك، ومن خلال الدعوة التي وجّهتها اللجنة بالاشتراك مع غرفة التجارة الدولية إلى العمل من أجل التجارة الرقمية لفائدة نظام بيئي للتجارة العالمية قابل للتشغيل البيني والرقمي التي أُطلقت في عام 2024، ساعدت اللجنة البلدان على تسريع التحول الرقمي للتجارة العالمية، وعلى تعزيز قابلية التشغيل البيني وتبادل البيانات الموثوقة ومعايير التجارة الرقمية المعترف بها دوليا. وقد ساعدت اللجنة أيضا بلدان غرب البلقان وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا في استخدام حزمة معايير مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية لتبادل البيانات.

43 - وفي مجال التعاون التنظيمي، تشمل الإنجازات الأخيرة للجنة إطلاق إرشادات اللجنة بشأن امتثال المنتجات ذات قدرات الذكاء الاصطناعي المدمجة (ECE/TRADE/486) والإعلان المتعلق بتنظيم المنتجات ذات قدرات الذكاء الاصطناعي المدمجة. وتتضمّن الإرشادات، المبادئ الأساسية لتنظيم هذه المنتجات، وتتناول تحديات إدارة دورة الحياة لضمان أن تكون نظم الذكاء الاصطناعي المدمجة في المنتجات آمنة ومأمونة وجديرة بالثقة. وتوفر اللجنة في الإعلان إطارا طوعيا للتعاون التنظيمي. والإعلان مفتوح الآن لتوقّع عليه الدول الأعضاء، مما يسهم في التقارب التنظيمي على الصعيد العالمي، وهو شرط أساسي لتيسير الوصول إلى الأسواق.

44 - وواصلت اللجنة تحديث مجموعتها التي تضم أكثر من 120 معيار طوعي من معايير الجودة الزراعية، تهدف إلى تيسير التجارة في الفواكه والخضروات الطازجة، والفواكه المجففة والمكسرات، وأقسام الذبائح وبذور البطاطا. وفي عصر يتسم بتباطؤ النمو وانخفاض مستويات العمالة الرسمية، تكتسب هذه المعايير أهمية خاصة لتحسين سبل عيش المزارعات الريفيات. وإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة، بصفتها

عضوا في الائتلاف المواضيعي بشأن المنظومات الغذائية المستدامة في أوروبا ووسط آسيا، تيسير الحوار الإقليمي وتبادل المعارف واتساق السياسات والبرمجة المشتركة بشأن تحويل المنظومات الغذائية، بسبل منها المشاركة في تنظيم الاجتماع الإقليمي التحضيري قبل انعقاد اجتماع التقييم الثاني لنتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية.

45 - وواصلت اللجنة، من خلال أنشطة لجنتها التوجيهية المعنية بالقدرات والمعايير في مجال التجارة، دعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومساعدتها على الاندماج بشكل أفضل في سلاسل الإمداد العالمية والاستفادة من التجارة من أجل التغير التحويلي. وإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة دعم الدول الأعضاء في الجهود الرامية إلى الانتقال إلى الاقتصاد الدائري من خلال تقييم الاحتياجات الوطنية ووضع خيارات السياسات للتدابير العملية المنحى في بلدان مثل بيلاروس وصربيا وطاجيكستان.

## دال - الابتكار

46 - تركز اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عملها في مجال الابتكار والقدرة التنافسية بشكل متزايد على تغيير النظم وعلى الابتكار التحويلي، وتجربة الأفكار التي يمكن أن تؤدي إلى تحول مجتمعي لفائدة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وواصلت اللجنة دعم شبكة الابتكار التحويلي، التي تركز على دعم التعلم من الأقران والتجريب والتعاون بين واضعي السياسات ووكالات الابتكار والخبراء، من خلال أنشطة التدريب المدفوعة بالطلب في البلدان المتقدمة والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

47 - وشاركت الشبكة ومركز البحوث المشتركة والمديرية العامة للبحوث والابتكار التابعة للمفوضية الأوروبية في تنظيم منتدى العمل الابتكاري التحويلي الذي عُقد في بروكسل في الفترة من 1 إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وكان منتدى بمثابة منصة لمناقشة الابتكار في التحولات الاجتماعية التقنية، والاستفادة من عمل الشبكة في مجال تطوير النظام الإيكولوجي والتعلم الاستراتيجي للابتكار التحويلي، بالإضافة إلى عمل مركز البحوث المشترك في ديناميكيات النظم والابتكار القائم على المكان.

## هاء - التعاون التقني

48 - في عام 2024، واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تنفيذ أنشطة التعاون التقني المؤثرة من خلال مصادر تمويل مختلفة، بما يشمل مصادر الميزانية العادية والمساهمات الخارجة عن الميزانية. ويرتكز التعاون التقني للجنة على العمل المعياري ويسترشد بالاحتياجات القطرية، وهو تعاون قائم على الطلب، ويقدم الدعم التحليلي وبناء القدرات والخدمات الاستشارية على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وأفضى التعاون مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، إلى تعزيز الصلة بين أطر عمل اللجنة والتنفيذ على الأرض، وتحديد الأولويات الناشئة وتشكيل المبادرات المشتركة.

49 - وكانت وسط آسيا وجنوب شرق أوروبا في مقدمة المستفيدين من التعاون التقني، حيث شاركتا في 27 و 13 في المائة من أنشطة التعاون التقني على التوالي. وتلتهما منطقتا القوقاز وأوروبا الشرقية بنسبة 9 في المائة و 6 في المائة على التوالي. ونُفّذ زهاء النصف من هذه المبادرات (43 في المائة) على نطاق إقليمي، مما عزّز إحراز تقدم مشترك بين البلدان.

50 - وجمعت عدة مبادرات بين الدراسات التحليلية والاستعراضات وأنشطة بناء القدرات. وفي مجال الطاقة المستدامة، حُدّدت الرؤى والتوصيات الاستراتيجية في دراسات أُجريت عن المواضيع التالية: دمج التحول المزدوج مع أنظمة الطاقة القديمة؛ وإنشاء وكالة وطنية لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في جورجيا؛ وربط شبكات الطاقة في وسط آسيا. وقد دعمت هذه الدراسات الحكومات في النهوض بالهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة).

51 - وفي مجال البيانات والإحصاءات، أجرت اللجنة تقييما عالميا للنظام الإحصائي الوطني في أوزبكستان، مع الاعتراف بالتقدم المحرز وتقديم توصيات استراتيجية. وفي إطار الاستعراضات القطاعية لإحصاءات البيئة وتغير المناخ في جورجيا وكازاخستان، جرى تقييم جودة البيانات وتطبيق البيانات، مما عزز تبادل المعارف بين بلدان الجنوب.

52 - وفي مجال الحوكمة البيئية، دعمت اللجنة انضمام أرمينيا إلى البروتوكول بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها من خلال استعراض الأطر التشريعية والتوصية بهياكل لنظام وطني لسجلات إطلاق الملوثات ونقلها لتعزيز الشفافية وإطلاع الجمهور على المعلومات البيئية.

53 - وفي إطار الائتلاف المواضيعي بشأن البيئة وتغير المناخ، أصدرت اللجنة تكليفا لإعداد تقارير عن مبادرات الأمم المتحدة بشأن إدارة المياه في جنوب القوقاز ووسط آسيا، حدّدت فيها نقاط التدخل الاستراتيجية المناسبة في السياسات والبرامج للعمل المشترك للأمم المتحدة. وقد عززت هذه النتائج قدرات الأفرقة القطرية على التصدي للتحديات المتعلقة بالمياه وأبلغت المبادرات المشتركة المحتملة.

54 - وجرى تنسيق أنشطة التعاون التقني في جميع أنحاء منطقة اللجنة من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومنصة التعاون الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا، مما عزز تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني وتعميق التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال التنمية. وقد عزز النهج المتكامل أثر جهود اللجنة واستدامة تلك الجهود.

## رابعا - تسليط الضوء على العمل المحلي من أجل التنمية المستدامة

55 - إن العمل المحلي هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة؛ والحكومات المحلية في الخطوط الأمامية لإدارة النمو الحضري السريع، وتوفير خدمات الإسكان والنقل والصرف الصحي والطاقة، وكلها مسائل محورية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتواجه المدن مباشرة آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي. ونظرا لأن التقدم العالمي نحو تحقيق خطة عام 2030 لا يزال غير كاف إلى حد كبير، فقد أصبح دور الحكومات المحلية والإقليمية في تحقيق الأهداف أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

56 - وتحتل السلطات المحلية موقعا فريدا لترجمة الالتزامات العالمية إلى نتائج ملموسة، وذلك بفضل قربها من المواطنين، وفهمها العميق للسياقات المحلية، وقدرتها على العمل بسرعة وشمولية. وإضفاء الطابع المحلي على الأهداف، من خلال تفريع السلطة والحوكمة المتعددة المستويات والشمول والشراكة، ليس ضرورة لتحقيق خطة عام 2030 فحسب، بل هو أيضا المحرك الذي يسرّع العمل على تحقيقها.

57 - وقد أظهرت اللجنة تفانيها الثابت في تعزيز الحوكمة المتعددة المستويات والعمل المحلي بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم المدن بنشاط باعتبارها جهات فاعلة رئيسية ومن أجل إسماع صوتها في منظومة الأمم المتحدة. وتضطلع اللجنة بدور شديد الأهمية في تعزيز توطين الأهداف في المنطقة وخارجها،

من خلال ولايتها الشاملة في التنمية الحضرية المستدامة، مما يساعد على بناء القدرة على الصمود والاستدامة والشمولية في مواجهة التحديات العالمية المتفاقمة. ويضمن عمل اللجنة تجهيز الحكومات المحلية وتمكينها وإشراكها، مما يساعد على دفع عجلة التقدم العالمي من المستوى المحلي صعودا.

58 - وفي عام 2024، عُقد المنتدى الرابع لرؤساء البلديات، "مؤتمر قمة مدن المستقبل"، في جنيف يومي 30 أيلول/سبتمبر و 1 تشرين الأول/أكتوبر، مباشرة قبل انعقاد الدورة الخامسة والثمانين للجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، التي عقدت في الفترة من 2 إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر، وضمّت أكثر من 400 مشارك من جميع أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا والعالم. واستنادا إلى الزخم الذي حققه مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وميثاق المستقبل، أتاح المنتدى مساحة لقادة المدن للتفكير في سبل تنفيذ الميثاق محليا، من خلال التنمية المستدامة والتحول الرقمي والحوكمة الشاملة. وتُوِّج المنتدى باعتماد بيان ختامي تطلعي أحيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة، جرى تأكيد فيه دور المدن كحاضنة للابتكار ومناصرة للإنصاف وللقدرة على الصمود والاستدامة.

59 - وواصل منتدى رؤساء البلديات فتح آفاق جديدة في تعزيز الحوكمة المتعددة المستويات. وباعتبار المنتدى منبرا فريدا من نوعه للأمم المتحدة يشارك فيه رؤساء البلديات في العمليات الحكومية الدولية مباشرة، فقد أظهر الاعتراف الدولي المتزايد بالمدن كجهات فاعلة أساسية في النظام المتعدد الأطراف المتطور. وتسلط دعوة المنتدى إلى الاعتراف الرسمي بالحكومات المحلية والإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة الضوء على الحاجة إلى هيكل حوكمة عالمي أكثر شمولا وترابطا. وشُجّعت الدول على اعتبار المنتدى نموذجا فعالا للمدن من جميع مناطق الأمم المتحدة لتبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول المحلية، والمشاركة في عمل الأمم المتحدة بشأن إضفاء الطابع المحلي على الأهداف وغيرها من جداول الأعمال والتحديات العالمية.

60 - وكذلك عزّزت اللجنة إضفاء الطابع المحلي على الأهداف من خلال دعم وضع استعراضات محلية طوعية - وهي أداة حيوية بشكل متزايد لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والتخطيط للإجراءات ذات الصلة على المستوى المحلي. وصودق على النسخة الثالثة من المبادئ التوجيهية الإقليمية للاستعراضات المحلية الطوعية التي تزود المدن بمشورة عملية محدثة تستند إلى تجارب جرى اختبارها ميدانيا، بما يشمل التحديات المتعلقة بالبيانات والمؤشرات. ووسّع نطاق المواد التدريبية عبر الإنترنت وجرت ترجمتها إلى اللغة الروسية واستكمالها بحلقات دراسية ثنائية اللغة لتوسيع نطاق الوصول إلى جميع أنحاء أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا.

61 - وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قُدّم الدعم التقني الفعلي لإجراء الاستعراضات المحلية الطوعية إلى مدن من بينها نيش (صربيا) وتبليسي وبيشكيك ودوشانبي. وفي بيشكيك، دعمت اللجنة كذلك بناء القدرات لمواءمة عمليات التخطيط البلدي مع نتائج الاستعراض المحلي الطوعي.

62 - وفي أوكرانيا، واصلت اللجنة تقديم المساعدة الحيوية في إطار مشروع UN4UkrainianCities الذي يدعم التخطيط الحضري المستدام في مرحلة ما بعد النزاع وبناء القدرة على الصمود. وقد ركز المشروع على خاركيف وميكولايف، ويهدف إلى إفادة جميع المدن الأوكرانية في نهاية المطاف، وتعزيز الانتعاش طويل الأجل من خلال التنمية الحضرية الشاملة والتمكين المحلي.

## خامسا – الاستفادة من الشراكات الأقاليمية والشراكات بين بلدان المنطقة لأغراض التنمية المستدامة

63 – تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع الشركاء لتوسيع نطاق أثرها، وتجميع الموارد والخبرات، وضمان الاتساق في وضع المعايير، وتبادل المعارف، ودعم البلدان المستفيدة من البرامج من خلال التعاون التقني وبناء القدرات. وتؤدي مثل هذه الشراكات التعاونية – مع منظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية – دورا حاسما في تنفيذ ولايات اللجنة بفعالية بالتكامل مع المنظمات الأخرى والنهوض بتنفيذ خطة عام 2030.

64 – وواصلت اللجنة دعمها لبلدان وسط آسيا من خلال برنامجها المشترك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ – برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا. وشمل الدعم خلال الفترة 2024–2025 تيسير الحوارات المتعلقة بالسياسات بشأن تسريع الابتكار التحويلي والانتقال إلى التجارة الرقمية. وفي إطار البرنامج الخاص، نظمت اللجنة أيضا أنشطة تدريبية لدعم تنفيذ استراتيجيات مختلفة بشأن تيسير التجارة والابتكار والتجارة المستدامة.

65 – ويجري دعم عدد من مسارات عمل اللجنة من خلال التعاون طويل الأمد مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. فعلى سبيل المثال، تواصل اللجنة العمل بشكل وثيق مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا في إدارة برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة الذي يركز على الجمع بين وزارات النقل والصحة والبيئة لإيجاد حلول للنقل الحضري المستدام من خلال التركيز على التنقل المعتمد على الحركة الجسمانية البشرية والنقل العام والوظائف الرفيقة بالبيئة والتخطيط المكاني. وفي عام 2024 اعتُمدت الخطة الرئيسية لعموم أوروبا للمشي الذي يهدف إلى تعزيز المشي كجزء أساسي من وسائل النقل.

66 – وتقوم اللجنة بتوحيد الجهود مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياق مشروع مشترك لتنفيذ نظام الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتقييم الهياكل الأساسية وتصنيفها في بلدان مختارة في المناطق الثلاث. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أطلقت اللجنة الدراسة الاستقصائية العالمية السادسة للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة. وتغطي الدراسة الاستقصائية لعام 2025 ما عدده 62 تدبيرا، من بينها تدابير جديدة بشأن "تيسير التجارة لفائدة التجارة الإلكترونية" و "تيسير التجارة الخضراء"، والتحرك بالتالي نحو تنفيذ معزز للاتفاق المتعلق بتيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

67 – ويرتكز عمل اللجنة في مجال التحول الرقمي من أجل نقل مستدام وتنافسي عبر الحدود على التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات طويلة الأمد لضمان اتباع نهج متوازن بين أهداف السياسات العامة للدول الأعضاء ومتطلبات القطاع في مجالي النقل وتيسير التجارة. ويُضطلع بالعمل على النظام الإلكتروني للنقل البري الدولي بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للنقل على الطرق، في حين تُبذل الجهود الجارية لرقمنة دفتر المرور الجمركي بالشراكة مع اتحاد السيارات الدولي. وكذلك تعمل اللجنة على الاستفادة من مجالات الاهتمام والخبرات المشتركة مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومنظمة الجمارك العالمية والمنتدى الدولي للنقل ومنظمات أخرى، لاستغلال أوجه التآزر وتجنب الازدواجية.

68 - وتعزيزا للدور الحاسم للجهود المبذولة على المستوى المحلي للنهوض بالتنمية المستدامة، تنظم اللجنة اجتماعات منتدى لرؤساء البلديات بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبالشراكة مع مركز المدن العالمية ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، وكذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا.

69 - وتقوم شبكة من تسعة مراكز امتياز (تمثل الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني) في جميع أنحاء المنطقة بدعم اللجنة في تنفيذ ميثاق جنيف للأمم المتحدة بشأن الإسكان المستدام، وجمع أفضل الممارسات وإجراء البحوث وتقديم الدعم و/أو تقديم التدريب في مجالات الإسكان والمدن الذكية المستدامة والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي.

70 - وتعمل اللجنة بموجب اتفاقية شراكة دائمة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتعزيز التنمية المستدامة المنسقة في قطاع الغابات في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، دخلت اللجنة في شراكة مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والدول الأعضاء والمدن في تحالف الأشجار في المدن الجافة، حيث وضعت خطة عمل جماعية لدعم إدماج زرع الأشجار في المدن الجافة في الخطط المحلية والوطنية والدولية والتمويل. وتتعاون اللجنة أيضا مع المصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي في تمويل الغابات الحضرية في المدن الجافة.

71 - وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية مرصد البنية التحتية للنقل الدولي. والمرصد هو منصة نظام معلومات جغرافية متعددة أصحاب المصلحة قائمة على شبكة الإنترنت تتيح رسم الخرائط وتحليل البنية التحتية للنقل متعدد الوسائط، ويغطي الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والممرات المائية الداخلية والمراكز اللوجستية والمعابر الحدودية. ويتضمن حاليا بيانات من 79 دولة عضو، مع بيانات من 27 دولة إضافية ستُدرج في غضون عام 2025. والمرصد أداة استراتيجية للحكومات لإذكاء الوعي في مجال البنية التحتية للنقل والترويج للمشاريع الجاهزة للاستثمار لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وشركاء التمويل الآخرين.

72 - وجرى تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات الأفقية للنهوض بالتحول في مجال الطاقة المستدامة. وعلى وجه الخصوص، جرى تعزيز التآزر مع عدد من مراكز التميز الدولية المعنية بالإدارة المستدامة للموارد ومراكز التميز الدولية المعنية باستخراج الميثان من الفحم المعدني في جميع أنحاء العالم. ويتمثل الغرض من هذه الكيانات المستقلة، المدمجة في مناطقها الجغرافية المحلية ذات الأهمية والمتعاونة مع الإدارات الوطنية والمحلية، وكذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، في نشر وبناء القدرات على استخدام أدوات اللجنة من قبيل تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد ونظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد ليتسنّى تطبيقها على المستويين الإقليمي والوطني.

## سادسا – خاتمة

73 – تظل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إطارا توجيهيا مركزيا لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، حتى مع الأزمات المستمرة – عدم الاستقرار الجيوسياسي والتدهور البيئي والاضطراب التكنولوجي – التي تتحدى وتيرة التقدم واتساقه. وفي هذا السياق، واصلت اللجنة الاضطلاع بدور حيوي في دعم دولها الأعضاء من خلال الأطر المعيارية والحوار بشأن السياسات والبيانات والأدوات التحليلية والتعاون التقني. ويغطي عملها جميع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز المستمر على القضايا الشاملة، مثل البيئة والطاقة والبنية التحتية المستدامة والإدماج.

74 – ومع تزايد تخطي العتبات البيئية وتزايد المخاطر في مختلف القطاعات، يوفر التوجه الوقائي لخطة عام 2030 توجيها أساسيا. وقد أصبحت أهمية منهجيات الاستشراف والبيانات القوية أكثر وضوحا في التخطيط للاستجابات المرنة. وقد كان لعمل اللجنة في مجال نوعية الهواء والتعاون في مجال المياه والتنمية الحضرية والطاقة المستدامة دور فعال في معالجة نقاط الضعف الإقليمية وتعزيز الحلول المتكاملة.

75 – ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن كيفية استفادة اللجنة من تعددية الأطراف والشراكات – من التعاون التقني في وسط آسيا وجنوب شرق أوروبا، إلى تنسيق السياسات عبر ممرات النقل – من أجل معالجة التباينات ودعم العمل المتسق. والجهود التي تبذلها اللجنة في تيسير الرقمنة، وتعزيز كفاءة الموارد، وتمكين الحكومات المحلية هي بمثابة ركائز أساسية للتعافي الشامل والاستدامة طويلة الأجل.

76 – وبالنظر إلى المستقبل، سيكون من الضروري وجود رؤية مشتركة مدعومة بحوكمة قوية متعددة المستويات وبأدوات تنفيذ فعالة. وستواصل اللجنة توفير منبر للحوار والتنسيق والتعاون من أجل تعزيز الدورانية والمرونة والابتكار، بما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب. وتظل اللجنة ملتزمة بتعزيز تبادل المعرفة وتيسير الاستثمار وتوجيه السياسات القائمة على الأدلة كجزء من الاستجابة الجماعية للتحديات التي تعترض التنمية المستدامة في المنطقة.